

## التعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا\*

عرض : اجلال راتب \*\*



### مقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوعا بالغ الأهمية من حيث ارتباطه بمستقبل الأمة العربية، ومصر في موقع القلب منها، ليس على الصعيد الاقتصادى فقط وانما ايضا على الصعيدين السياسى والاجتماعى. ويتمثل هذا الموضوع فى "التعاون فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وقد جاء فى مقدمة الدراسة مايلى:

قد يوحى طرح الموضوع على هذا النحو بأنه ينطوى على الجمع بين مشروعين متنافسين للتكامل فى المنطقة العربية، ولكن هذا الانطباع ربما يرتبط بالاطار الذى بدأت فيه محاولات التعاون "المغاربي" فى شمال افريقيا، وكذلك بالاطار الذى بدأت من خلاله أفكار التعاون الشرق أوسطى، بيد أن تسلسل الأحداث ينفى هذا الانطباع ويحدو بنا الى الجمع بين الشرق الأوسط وشمال افريقيا فى دراستنا لامكانيات التعاون الاقليمى فى تلك المنطقة من العالم ، فضلا عن بعض الأسباب الجوهرية التى تدعونا الى تركيز الانتباه على مايجرى من ترتيبات للتعاون الاقليمى فى كل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

\* دراسة ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر.

\*\* قام بإعداد الدراسة فريق بحثى مكون من: أ.د. اجلال راتب ( باحث رئيسى)، أ.د. محمود عبدالحى، أ.د. فادية أحمد عيد السلام، أ.د. محمد عبد الشفيق، د. مجدى أحمد خليفة، أ. أحمد هاشم خاطر، أ. عبد السلام محمد ، أ. أحمد محمود أبو زيد ( الهيئة العامة للاستثمار).

ولعل أهم هذه الأسباب، أن مصر بحكم موقعها تنتمي الى كل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فضلا عن أن محاولات التعاون فى كل من هاتين المنطقتين لا يمكن ان تكون جادة بدون أن تكون مصر طرفا فيها ، أو بالتنسيق معها على الأقل. ويتمثل السبب الثانى فى أننا نرى أن أى تعاون اقتصادى اقليمى فى المنطقة يجب ان تكون نواته عربية وان لحقت به دول أخرى ليست عربية، كما يجب أن يهدف فى النهاية الى تكامل اقتصادى يستقطب كل الدول العربية ولا تحده تقسيمات جغرافية مصطنعة لا هدف لها الا تجزئة الأمة العربية. أما السبب الثالث، والآخر ، فيتمثل فى أننا لا نرى أن نكرس ما يتردد من أفكار - لا يخلو الواقع من مؤشرات على صحتها - تصور مشروع التعاون الشرق أوسطى على أنه بديل أمريكى لمشروع التعاون بين دول حوض البحر المتوسط ، والتي تشمل بالضرورة دول شمال أفريقيا ، باعتباره مشروعاً أوروبياً . فما يستقيم بحث مثل هذه القضايا المصرية الا من منطلق مصالح دول المنطقة وعلى اساس توفير عوامل الاستقرار والنمو المتواصل لصالح شعوبها . ويتمثل الهدف الرئيسى لدراستنا هذه فى التعرف على الحدود الواقعية لامكانات توفير هذه العوامل وتنميتها.

ولاشك أن موقع المنطقة العربية على خريطة العالم سيتحدد ، ولأجل طويلة ، ليس فقط بامكانيات نجاح هذا التعاون وقدرته على الاستمرار ، وانما ايضا - وبالدرجة الأولى - بطبيعة النواة التى تتكاثر حولها خلايا هذا التعاون وتتعمق ارتباطاتها فى اتجاه أشكال متطورة من التكامل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . فهل تكون هذه النواة عربية خالصة ، أم أنها يمكن أن تكون عربية / اسرائيلية ، أو عربية / اسرائيلية / تركية / إيرانية ؟ أم أنها يمكن أن تكون شرق أوسطية بمفهوم أو آخر من المفاهيم الممكنة للشرق الأوسط ؟

وإذا كان من المنطقى أن ننحاز الى أن تكون نواة التعاون عربية خالصة حيث إن هناك العديد من المبررات التى تدعو الدول العربية الى الاسراع بعمل جدى ومدروس لتحقيق التعاون ، ثم التكامل ، فيما بينها ، ولسنا بحاجة الى تكرار هذه المبررات فهى تكاد تكون معلومة للجميع فضلا عن أننا تناولناها بالايضاح وفى دراسة سابقة. بيد أننا لانستطيع أن نفغل حقيقة أنه رغم قوة هذه المبررات فان الدول العربية لم تستجب لها حتى الآن بشكل فعال من أشكال التعاون الاقتصادى على نحو يستقطبها جميعا فى اتجاه تحقيق تكامل اقتصادى على غرار السوق المشتركة ناهيك عن الاندماج الاقتصادى التام.

وإذا كان هذا هو حال العرب ، فهل هناك فرص أفضل لنجاح اشكال من التعاون فى المنطقة تضم اطرافا غير عربية سواء فى اطار الشرق الأوسط ( مع التباينات القائمة فى مفهوم الشرق الأوسط وحدوده) أو حوض البحر الأبيض المتوسط الذى قد يضيق مفهومه أو يتسع لاعتبارات سياسية واقتصادية؟

ان الاجابة على هذا التساؤل هى أحد الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة ، ومن ثم لانريد فى هذه المقدمة أن نسارع الى استنتاجات تمثل نوعا من المصادرة على المطلوب. بيد أنه قد يكون من الملائم أن نشير هنا الى صعوبة البحث عن مثل هذه الاجابة ، أو تحقيق نوع من الاتفاق حول اجابة بعينها ، فزخم الأحداث الجارية فى المنطقة يعصف بأى منطق يمكن به معالجة هذه القضية ، وتعدد الأفكار والمشروعات المطروحة للتعاون الاقليمى ( شرق أوسطيا كان أم أوسطيا) لاينم عن نسق واحد للتفكير أو رؤية محددة لواقع المنطقة ومشاكلها وامكانيات بناء العلاقات بين دولها ، وتحالفاتها الداخلية والخارجية . ومما يزيد أمر البحث عن هذه الاجابة تعقيدا وغموضا ان مثل هذه المشروعات تطرح فى اطار تحقيق وضمان سلام شامل فى المنطقة ، خاصة بين العرب واسرائيل ، بينما أسس هذاالسلام لم تتوفر بعد فضلا عن اختلاف الأطراف حولها.

من هذه المقدمة نجد لزاما علينا أن نضع اطارا عاما للتعاون بين دول الشرق الأوسط وهذا ما سيعالجه الفصل الأول من البحث ، ويتعرض الفصلان الثانى والثالث الى التجارة الخارجية بين دول الشرق الأوسط ، وآفاق التعاون بين دول شمال افريقيا على التوالى وننقل بعد ذلك الى تصور استراتيجية مصر للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

## أولا : الاطار العام للتعاون بين دول الشرق الأوسط :

### (١) الشرق الأوسط واشكاليات المفهوم

تبدأ الدراسة بمحاولة لوضع تعريف للشرق الأوسط وبالتالي يتعرض لاشكاليات فى المفهوم حيث يصعب تحديد جدول الاقليم وتنوع قومياته ودياناته وانتماءاته مما يشير عديدا من الاشكاليات خاصة وأنه مفهوم أطلق من الأوروبيين فى سياق عسكري محدد (الحرب العالمية الثانية). ومن هنا تعددت اجتهادات المحللين لتحديد حدود الشرق الأوسط إلا أنها تتفق فى وجود منطقة مركزية (تضم كلا من مصر واسرائيل وسوريا) ومناطق خارجية (يتفاوت كل محلل فى ادخال الدول المنتمية

اليها). ومن هنا نخلص إلى أن المصطلح أصبح يرمز لمفهوم سياسى نشأ فى سياق فترة استعمارية بريطانية ( وحلت محلها بعد ذلك الولايات المتحدة) مما أدى لتدويل معظم - إن لم يكن كل - مشاكل هذه المنطقة . ومما يؤكد هذه الخصائص أن طرح مفهوم الشرق الأوسط حاليا يظل خاضعا لاعتبارات سياسية ينطلق من تصور اسرائيلى يضم مصر واسرائيل وسوريا والأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة مع طموح لضم السعودية ودول الخليج والسودان . والمهم أن هذا الطرح يتفق مع رؤية اسرائيلية أمريكية لترتيب أوضاع المنطقة بما يضمن استتباب السلم بين اسرائيل وجيرانها مع وجود توازن بين الأطراف العربية وغير العربية فى الشرق الأوسط .

## ( ٢ ) التطور التاريخى للتعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط

انتهينا حالا إلى القول بأن الشرق الأوسط مفهوم يعبر عن تطلعات تعاون ما بين دول المنطقة من خلال مشروعات تتبناها قوى اقليمية، وهذا الطرح فى حد ذاته ليس وليد هذه اللحظة بل منذ انعقاد مؤتمر مدريد (١٩٩٠). ففى هذا المؤتمر بدأ ظهور مسارين متوازيين من المفاوضات العربية الاسرائيلية: الأول هو الثنائى والثانى متعدد الأطراف ويهتم الثانى بكافة الترتيبات الاقتصادية والمائية والبيئية فضلا عن نزاع السلاح واللاجئين . ومنذ هذه اللحظة ، تباينت الآراء حول أولوية السلام أم التعاون وكان موقف مصر واضحا فى أهمية الربط بين المباحثات الثنائية ومتعددة الأطراف وحمية احراز تقدم فى مسيرة السلام كمدخل لا غنى عنه للثانية دون اهمال شمولية عملية السلام وأن التعاون الاقليمى السليم يقوم على اسس ومحاور ثلاثة هى الحقوق المشروعة والسيادة القومية على الموارد الطبيعية والمنافع المتبادلة وتوازن المصالح .

### أ- مؤتمر الدار البيضاء ( نوفمبر ١٩٩٤ )

لم يكن هذا المؤتمر رسميا فقط بل شمل إلى جانب رؤساء الدول والحكومات رجال الأعمال والقطاع الخاص مما أتاح الفرصة لكل الأطراف لاجراء مباحثات تعزز عملية السلام واقامة مشروعات مشتركة . وراجت فكرة انشاء بنك اقليمى لتنمية المنطقة يكون راسماله المرخص عشرة مليارات دولار ورأس ماله المدفوع ٢.٥ مليار دولار بهدف اجراء دراسات الجدوى لمشروعات البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص والعام على اقامة مشروعات استثمارية وتشجيع التجارة الاقليمية والتنسيق بين الدول لاقامة مشروعات تنمية وتحديد الأولويات الاقتصادية للمنطقة.

وقد أتاح المؤتمر الفرصة لمناقشة مشروعات متعددة فى قطاعات النقل والسياحة وعرضت مصر مشروع البحر الأحمر فى خليج العقبة فضلا عن مشروعات نقل تربط ميناء العقبة بموانئ اسرائيل ، وقد طرح خلال المؤتمر ٢٠٠ مشروع منها ١٥٠ من اسرائيل و ٤٠ لمصر .

### ب - مؤتمر عمان الاقتصادى (نوفمبر ١٩٩٥)

هو الحلقة الثانية لسلسلة المؤتمرات التى تهدف لدعم وتكثيف التفاعلات الاقليمية التعاونية مما استدعى مشاركة كثيفة من ٦٣ دولة و ١٠٠٠ من رجال الأعمال دون تنسيق عربى حقيقى رغم تعبير مصر عن رؤيتها فى ضرورة دعم التعاون العربى وعدم الانسراع فى ترتيبات اقليمية فى الوقت الراهن قد تؤدى لتنازلات عربية .

وقد بلورت قمة عمان مشروعات محددة مثل "بنك الشرق الأوسط للتنمية ومؤسسة السياحة والسفر لمنطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط" و "مجلس الأعمال والتجارة الاقليمية". ورغم استمرار الاختلافات خلال المؤتمر حول الربط بين التعاون الاقتصادى والسياسى الا أنه تم طرح العديد من المشروعات فطرحت مصر ٨٥ مشروعاً بتكلفة اجمالية ٢٥ مليار دولار، والأردن ٢٧ مشروعاً بتكلفة ٣.٥ مليار دولار بينما طرحت فلسطين مشروعات قيمتها ٦.٣ مليار دولار، وقدمت اسرائيل مشروعات قيمتها ٢ مليار دولار. وكانت هذه الموضوعات هى أهم ما استعرضه المؤتمر .

### (٣) التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط: الفرص والمخاطر

يعنى التعاون الاقليمى تفاعلات وتعاملات واتصالات حكومية وشعبية تتم فى اقليم جغرافى محدد وبين عدة دول تنتمى الى هذا الاقليم . ومن هنا فالشروط الأساسية للتعاون الاقليمى تتلخص فى : التقارب الجغرافى والتوافق الثقافى والسياسى والاجتماعى وزيادة الاعتماد المتبادل واقامة منظومة مؤسسية مكثفة ووجود نخب تلتزم بالتعاون مع رأى عام ضاغظ للتحويل الى التفاعلات الاقليمية المفتوحة ، وأخيراً وجود تدخلات خارجية ايجابية لها مصلحة فى قيام واستمرار التعاون الاقليمى.

وإذا ما طبقنا الشروط الأساسية على التجربة العربية لوجدنا عدم وجود عامل النخب المؤيدة للتعاون وضعف الرأى العام العربى. أما عن التعاون الشرق الأوسطى فيتميز بوجود نخب سياسية

مؤمنة به مع دور أجنبي مشجع للتعاون الاقليمي ومع ذلك من المشكوك فيه وجود رأى عام ضاغط للتعاون الشرق أوسطى سواء عربى أو اسرائيلى .

ومن المهم لفت النظر لمحورية البعد الاقتصادى (فى الشرق الأوسط) فى عملية السلام باعتبار أن ذلك مؤشر لاسرائيل على السلام الحى الدينامى عكس "السلام البارد".

وأهم المبادئ، والأسس التى تقوم عليها الترتيبات الاقتصادية التعاونية تتلخص فى مبادئ، عامة (السيادة، المساواة، المعاملة بالمثل). ومبادئ، تتعلق بالتعاون فى الشرق الأوسط (وأهمها التدرج والربط الوثيق بين السلام والتعاون الاقليمي).

وتكاد تتفق معظم التصورات على أن النظام الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد يقوم على ثلاثة مستويات أساسية:

**الأول:** اقامة تجمع اقتصادى ثلاثى بين الأردن واسرائيل وفلسطين (على غرار البينيلوكس الأوروبى).

**الثانى:** اقامة منطقة للتبادل التجارى الحر بين كل من مصر وسوريا والأردن وفلسطين واسرائيل ولبنان بمقتضى ترتيبات تنتهى عام ٢٠١٠ .

**الثالث:** اقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادى تشمل دول المستوى الثانى بالاضافة الى بلدان مجلس التعاون الخليجى .

### آراء معارضى المشروع الشرق الأوسطى:

- ١- قيام اسرائيل بدور الوسيط المالى بين العرب والعالم المتقدم .
- ٢- المخاطر المحتملة على الصناعات المصرية والسورية الناشئة.
- ٣- مخاطر سيطرة اسرائيل على طرق المواصلات والتجارة بحكم موقعها الجغرافى بين دول الخليج والبحر المتوسط ومصر والمشرق العربى.
- ٤- مخاطر التفوق التكنولوجى الاسرائيلى.

## آراء أنصار المشروع الشرق أوسطى :

١- عدم قيام اسرائيل بدور الوسيط المالى لأن الجسور مفتوحة مباشرة بين المنطقة العربية والعالم الراسمالي المتقدم .

٢- غير وارد تعرض الصناعات الناشئة العربية للمنافسة الاسرائيلية لأن الأولى تتعرض أصلا لمنافسة الصناعات الأوروبية والآسيوية فضلا عن استفادة الصناعات العربية من السلع الاسرائيلية الأجود والأقل سعرا .

٣- التفوق التكنولوجى الاسرائيلى لا يزال فى الواقع أقل من نظيره الأمريكى واليابانى ويصعب حسم هذا الجدال الدائر حاليا بين مؤيدى ومناهضى المشروع الشرق أوسطى إلا أن أوضاع الدول العربية حاليا اقتصاديا وسياسيا تزيد من المخاطر عن الفرص.

### (٤) الشرق أوسطية فى مواجهة كل من المتوسطية والعروية

يعتبر المشروع الأوروبى المتوسطى اطارا عاما بديلا قدمه الاتحاد الأوروبى لمستقبل المنطقة كبديل للخيار الشرق أوسطى الذى تنزعه الولايات المتحدة . ومن هنا جاء مؤتمر برشلونة ليعبر عن مشروع شراكة مرنة وواسعة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية كالتالى :

#### أ- المجال السياسى

التعاون فى ارساء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان واحترام النظم السياسية القائمة وسيادة كل دولة.

#### ب- المجال الاقتصادى

حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج ، تشجيع القطاع الخاص ، اقامة منطقة تجارة حرة ، تحرير تدريجى للتجارة مع مراعاة القيود التى يفرضها الاتحاد الأوروبى فى المجال الزراعى .

#### ج - المجال الاجتماعى

التعاون من أجل القضاء على البطالة والمخدرات والمواجهة الحاسمة للإرهاب وعوامل عدم الاستقرار.

والملاحظ أن المشروع الأوروبي يهدف للعب دور أكبر للاتحاد في الشرق الأوسط دون أن يكون لاسرائيل الدور المتميز المرسوم لها في المشروع الشرق أوسطى . والملاحظ ان هناك عشر دول تدخل في هذا المشروع (منها مصر وفلسطين والمغرب والأردن وسوريا...) وهناك أيضا جدل دائر حول فوائد ومخاطر هذا المشروع للطرف العربي ، فالمخاطر تتمثل في عدم قدرة الصناعات العربية على منافسة الصناعات الأوروبية واختراق الأخيرة للأسواق العربية لكن المؤيدين يجدون في المشروع الأوربي فوائد ممثلة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتقدم التكنولوجي الأوربي .

والجدير بالذكر أن التوجه المتوسطى ليس غريبا على الفكر السياسى المصرى منذ دعوة "طه حسين" إلى المتوسطية كمدخل لأوروبا وتأكيد المفكرين من بعده مثل "حسين مؤنس" و " سليمان حزين" و "جمال حمدان" على أن الدائرة المتوسطية هي احدى دوائر الانتماء لمصر .

وينطلق الباحثون المصريون فى رؤيتهم للمتوسطية من ضرورة تقديم تعريف محدد للمفهوم يقوم على أساس التعاون المشترك بين أوروبا والدول العربية المتوسطية ثم يتسع الاطار ليضم مع الوقت دولا لا تطل مباشرة على المتوسط . كذلك يؤكد الباحثون على أهمية فهم العوامل التى دفعت أوروبا لتقديم مشروعها وهى تتلخص فى عوامل أمنية وبيئية وحضارية وعوامل التنافس التقليدى بين أوروبا والولايات المتحدة على النفوذ فى المنطقة .

وقد جرت مقارنات عدة بين البدائل المطروحة على صانع السياسة الخارجية المصرية "وهى الشرق أوسطية والمتوسطية والعروية" حيث تباينت الآراء بين مؤيد ومعارض اذ لاقى البديل الأول معارضة واضحة بينما لاقى الثانى بعض المعارضة وبعض التأييد لعدم وجود مركز متميز لاسرائيل داخله ولا يمثل تهديدا للهوية العربية. أما عن الخط المعارض للتوجه الشرق أوسطى والمتوسطى فىرى أن هذين المشروعين متعارضان مع المصالح والاستقلالية العربية ويحتويان على مخاطر حصار الدول العربية لاجبارها على تغيير توجهاتها وانشاء نظام اقليمى يجرىء العرب .

### تعليق على الأوسطية والمتوسطية:

تسوق الدراسة عددا من الملاحظات الجوهرية بخصوص الموضوع محل البحث، والاطار الذى يجب أن ينظر إليه من خلاله، هذه الملاحظات هى:



(١) إن تحديد مفهوم الشرق الأوسط ، وكذلك مفهوم المتوسطية يخضع لاعتبارات سياسية فى المقام الأول، وهى اعتبارات تدور كلها حول ضمان السيطرة على مقدرات المنطقة العربية وعلى تفاعل الأحداث وتطورها على نحو لا يهدد مصالح القوى المسيطرة على المسرح العالمى ، ومن هذه الزاوية يمكن القول إن مفهوم الشرق أوسطية، ومفهوم المتوسطية، اللذين يروج لهما الآن ينطلقان من أرضية سياسية مشتركة تسعى لاعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة العربية فى اطار نظام عالمى جديد يبدو واضحا أنه لا يتقبل وجود كيان عربى بأى صورة ولو كانت باهتة ، ولسنا مبالغين فى هذا القول وانما هو مجرد استنتاج يتسق تماما مع ما يروج له فى الغرب (خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية) منذ انهيار المعسكر الاشتراكى عن صراع الحضارات وأن الاسلام هو العدو الجديد فاذا كان الأمر كذلك فى الوعى الغربى - الذى تشكله وسائل الاعلام الموالية للصهيونية - فان النظام العالمى الجديد لا يجب أن يترك مجالا لكيان عربى يؤدى دور القلب النابض للعالم الاسلامى .

(٢) عندما نتحدث عن السيطرة على مقدرات المنطقة العربية ومستقبلها ينبغى أن نشير إلى أن ذلك لا يعنى حرمان تلك المنطقة من فرص النمو والتقدم واستنزاف مواردها لصالح أطراف خارجية ، فذلك مفهوم غير واقعى ولا يتناسب مع منطلقات مشروعات التعاون المطروحة على اختلاف مشاربها ، وانما نعنى بهذه السيطرة أن يكون التقدم والنمو فى المنطقة محكوما برؤى وتوجهات ومصالح الدول الغربية واسرائيل مع ضمان المحافظة على التفوق النوعى لاسرائيل عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا ، ومن ثم فان مشروعات التعاون هذه تسعى إلى اعادة صياغة التخصص وتقسيم العمل الدوليين بين دول المنطقة وبعضها البعض ، وبين هذه الدول والدول الأوروبية، على النحو الذى يضمن استمرار تحقيق هذا الهدف .

(٣) لا نستطيع أن نخفى دهشتنا الشديدة من موقف الأطراف العربية (خاصة من بين المثقفين والمفكرين المصريين) التى أدلت بدلوها فى المناقشات الدائرة حول مفهومى الشرق أوسطية والمتوسطية ، فهذا الموقف يعبر، من ناحية ، عن هروب من مواجهة واقع التمزق والضعف العربى ، والعزوف عن وضع التصورات والخطط العملية لتجاوز الأمة العربية لهذه الحالة وايجاد السبل الفعالة لتحقيق تعاون أقطارها فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، حقا إن تجارب التعاون والتكامل العربية لم تحقق نجاحا يذكر ، والعوامل التى حالت دون ذلك ما زالت قائمة ، فهل يرى أى من هؤلاء الذين تحمسوا للمتوسطية - ونكاد نقول أيضا للشرق أوسطية

فالمفهومان متداخلان ولا يمكن الفصل بينهما - ان محور الاتحاد الأوروبي / اسرائيل يمكن أن تكون له فاعلية في ازالة هذه العوامل؟ وما هي دلالة ونتائج التفاوض التلقائي بين كل دولة عربية على حده والاتحاد الأوروبي أو اسرائيل؟ كما يعبر هذا الموقف، من ناحية أخرى، عن قصور - أو غياب - الرؤية الموضوعية التي وان جاز لها أن تتحمس لمناقشة أى من مشروعات التعاون المطروحة، أو حتى تزيدها، فانه لا يجوز لها تجاهل الشروط الموضوعية - وهي ليست اقتصادية فحسب وانما تتعلنى بكافة الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والعرقية- لترجمة هذه المفاهيم الى واقع، كما لا يجوز لها أن تتجاهل استشراف الأدوار التي سيكون على اطراف هذه المشروعات أن تؤديها في المستقبل، فهل تظل هذه الأدوار محددة سلفا على أساس نقطة البدء وهي محملة باختلالات في موازين القوة بكافة أبعادها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية أم أنها تقبل التغيير في المستقبل؟ وما هو مدى استعداد الأطراف ذات الأوضاع المتميزة حاليا لقبول تغيرات كمية ونوعية في الأدوار التي تؤديها الأطراف الأخرى في المستقبل؟

(٤) ان مفهومى الشرق أوسطية والمتوسطية يطرحان الآن فى اطار تعاون اقليمى انتقائى يستبعد بعضا من الدول العربية التى لا تلقى سياساتها قبولا من اسرائيل والدول الغربية، ومثال ذلك ليبيا والعراق والسودان، وذلك، فضلا عن أنه يعكس ارتباط فرص هذا التعاون بتوجهات سياسية ترتضيها الدول الغربية واسرائيل، يعد خروجاً على منطق طرح هذين المفهومين والذي يتمثل فى احلال السلام الشامل واستبدال الصراعات المسلحة فى المنطقة بالعمل من أجل التنمية الشاملة وتحقيق الأمن والقضاء على عوامل الارهاب والتوتر. بل واستبعاد بعض الدول العربية، فضلا عن التجميد المتعمد.

والسلام بهذا المعنى يتطلب القضاء على كل أشكال الصراع واقتلاع أسبابه من جذورها، وتحييد الأدوات المختلفة - عسكرية كانت أم اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية - التى يمكن أن تستخدم فى هذا الصراع وتغذيته. ومن هنا تبدو صعوبة تحقيق السلام المطلق بين الدول والمجتمعات، أو حتى بين فئات المجتمع الواحد. فأشكال الصراع متعددة فقد تكون عسكرية أو اقتصادية أو سياسية أو حضارية (والواقع أن الصراع ما إن يحدث بدءاً من أحد هذه الأشكال حتى يمتد ليشملها جميعاً). وأسبابه متنوعة منها ما يضرب بجذوره فى تاريخ قديم قد يكون حقيقياً أو مصطنعاً وغالبا ما يصعب اثبات وجه الحقيقة فيه خاصة اذا كان أصحاب الحق من المستضعفين

فى الأرض ، ومن هذه الأسباب ما يكون حالا واقعا أو هواجس وتطلعات مستقبلية مشحونة بالقلق والتوتر وتغذيها أطماع غير مشروعة فى التوسع الجغرافى أو الاقتصادى أو السياسى على حساب الآخرين . وأدوات الصراع متداخلة ومن الصعب تحييدها مجتمعة ، فمثلا اذا أمكن تحييد الأدوات العسكرية بنوع من توازن القوى العسكرية فان الأعباء التى يلقيها الحفاظ على هذا التوازن تخل بالتوازنات الاقتصادية والسياسية على نحو ينشط من أدوات الصراع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

لذلك فان السلام المطلق مفهوم غير قابل للتطبيق ، وربما يكون غير واقعى ويتناقض مع طبيعة الحياة فى المجتمع الدولى ، ومن ثم فان المفهوم الواقعى للسلام هو مفهوم نسبى يرتكز على استبعاد الصراع المسلح والاعتراف بالآخر من خلال التسليم بحق الدول فى السيادة على أراضيها وحق الشعوب فى أوطانها وفى تقرير مصيرها . ويتوفر هذه المقومات فان المفهوم النسبى للسلام يستلزم تحول أشكال الصراع الأخرى الى تنافس بنا . فى المجالات الاقتصادية والثقافية والحضارية على أن يظل هذا التنافس محكوما بقاعدة ثابتة تتمثل فى منع تطوره إلى حد استبعاد الآخر أو قهر ارادته ، بيد أن ذلك لا يمنع من إعادة توزيع الأدوار والأنشطة ، بين الأطراف المعنية بتحقيق السلام ، وفقا للمزايا النسبية الفعلية والمتوقعة كما تحدها الدراسات العلمية الدقيقة ، ويعتبر التعاون الاقتصادى سبيلا رئيسيا لتحقيق ذلك ، فضلا عن أن مثل هذا التعاون يعتبر وسيلة فعالة لاختماد كثير من أسباب الصراع المسلح اذا ما قام على أساس التوازن فى تحقيق مصالح جميع أطرافه والسماح لها بفرص النمو والتقدم دون أن يعوق ذلك اصرار بعض الأطراف على تحقيق تفوق ، أو اكتساب مزايا ، بغير طرق المنافسة الحرة .

وبأخذ مفهوم السلام مقوماته على النحو المتقدم ، نستطيع أن نطرح التساؤل التالى : هل يمكن اقامة تعاون اقتصادى بين دول لم تستبعد بعد الصراع المسلح فى حسم خلافات قائمة بينها ؟ بمعنى آخر هل يمكن أن يسبق التعاون الاقتصادى انهاء حالة الحرب والامتناع عن استخدام القوة العسكرية فى حل المنازعات ؟ إن الاجابة على هذا التساؤل لها أهمية حاسمة فى الحكم على امكانات نجاح مشروعات التعاون المطروحة سواء كانت وفقا لمفهوم الشرق أوسطية أو وفقا لمفهوم المتوسطة ، فاسرائيل طرف فى هذه المشروعات وكذلك عدد من الدول العربية من بينها أطراف فى المواجهة المباشرة معها سواء فى ميادين القتال أو فى ميادين التفاوض بحثا عن تسويات سلمية

تتنصف بالدوام والاستقرار ولا زالت اسرائيل تحتل اراضى عربية من سوريا ولبنان وترفض العودة الى قرارات ١٩٤٨ لتقسيم فلسطين الى وطنين بينها وبين الفلسطينيين ، بل وترفض العودة الى حدود ١٩٦٧ بما يسمح باقامة وطن قومي للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تجد قرارات الأمم المتحدة، ولا مجلس الأمن ، فى حمل اسرائيل على رد هذه الحقوق المغتصبة .

وفى حرب أكتوبر ١٩٧٣ حقق العرب نصرا عسكريا محدودا وكان أثره قويا فى اثبات خطأ نظرية الأمن الاسرائيلى القائمة على التفوق العسكرى واستخدام الردع سواء بالمبادرة بالهجوم أو برد فعل ارهابى يتجاوز كثيرا الأحداث الذى استدعته. ومن سياق الأحداث التى أعقبت هذه الحرب، وكذلك من سياق ما كتب عن الاتصالات الدولية التى سبقتها والتصريحات التى صدرت عن المسؤولين فى مصر غداة انتهاء هذه الحرب وأثناء المفاوضات التى أعقبتها، يمكن لنا استنتاج أن خوض الجانب العربى لهذه الحرب كان مقدمة ضرورية ولازمة لتحول جذرى فى الموقف العربى من المواجهات المسلحة - أو الاستعداد لها - مع اسرائيل الى تبنى السلام كاختيار استراتيجى لادارة العلاقات العربية الاسرائيلية والتفاوض حول الموضوعات والحقوق التى تثير الخلاف بين أطراف هذه العلاقات . وقد مضى الآن ما يقرب من ربع قرن على انتهاء هذه الحرب ، وقد أثبت العرب صدق نواياهم فى هذا الاختيار وتمسكهم به وتسليمهم بوجود اسرائيل كاحدى دول المنطقة التى تتمتع بكافة حقوق الدول الأخرى وعلاقات حسن الجوار مع تمسك الأطراف العربية بضرورة الوصول إلى تسويات سلمية تعيد الأراضى التى لا زالت اسرائيل تحتلها منذ ١٩٦٧. وبذلك فإن مفهوم السلام على الجانب العربى لا لبس فيه وينسجم مع أبسط القواعد التى يجب مراعاتها حتى يكون السلام معنى حقيقيا . فماذا عن الجانب الاسرائيلى؟

يبدو أن الاسرائيليين أسرى لمعتقدات دينية وأيديولوجية ترفض مفهوم السلام على النحو المبسط الذى أوضحناه فيما تقدم ، وهو المفهوم المستقيم الذى يتفق وقواعد العدل والمنطق والتفسير السليم لقواعد القانون الدولى واعلان حقوق الانسان. وبالمقابل يتبنى الاسرائيليون مفهوما ذاتيا للسلام يرتكز على الاستئثار بأسباب القوة العسكرية ، والاحتفاظ بالتفوق العسكرى والتكنولوجى على العرب مجتمعين ، وتوظيف هذا التفوق وتلك الأسباب للتوسع والسيطرة، جغرافيا واقتصاديا وسياسيا مع تقديم وتأخير بين هذه الأبعاد الثلاثة تبعا لتغير الظروف العالمية والاقليمية ولتغير اتجاهات القوى المسيطرة عالميا . ويبدو أن القوى الكبرى - وبالأخص الولايات

المتحدة الأمريكية - فى الغرب تدعم هذا الاتجاه ، إن لم يكن فى التصريحات المعلنة ففى الممارسات السياسية الفعلية تجاه دول المنطقة - لأنه يخدم مصالحها ويضمن لها أن تكون اسرائيل هى جسر العبور لتحقيق مآربها فى السيطرة على مصادر البترول، وضمان أسواق لتصريف المنتجات، واجهاض احتمالات التحدى الحضارى والثقافى والعقائدى الذى يمكن أن تمثله الأمة العربية للعالم الغربى. وهكذا تتبنى اسرائيل ، ومن ورائها معظم القوى الغربية الكبرى فى عالم اليوم مفهوما خاصا للسلام قائما على قهر إرادة الدول العربية وتحجيم ما تمتلكه هذه الدول من عناصر القوة مع توجيهها الى ما يخدم المصالح الاسرائيلية والغربية، ويحرم الدول العربية من فرص تغيير موازين القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية فى المستقبل المنظور.

إن القضاء على هذا التباين ، بل والتناقض الشديد فى مفهوم السلام على الجانبين العربى والاسرائيلى ينبغى أن يسبق أى مشروعات للتعاون الاقتصادى تضم الجانبين سواء بوجود طرف ثالث أو بدون وجوده ، ولتحقيق ذلك هناك بديلان أولهما أن يغير العرب من مفهومهم للسلام ليتطابق مع المفهوم الاسرائيلى ويستحلوا لأنفسهم ما تستحله اسرائيل لنفسها من العمل على قهر إرادة الطرف الآخر وتحجيم عناصر القوة التى يمتلكها ، وذلك يقتضى العمل على تحقيق توازن القوى فى المنطقة ، وفى مقدمتها قوة الردع العسكرية بكافة وسائلها التقليدية والحديثة ، ومن هنا يصبح السلام حرجا وهشا ومحتملا باحتمالات الانفجار فى أى لحظة وتنتفى فرص نجاح أى مشروعات للتعاون تكون اسرائيل ودول عربية أطرافا فيها ، ومن هنا أيضا لا يصلح هذا البديل لأننا نتحدث عن الوصول الى مفهوم للسلام يساعد على خلق وتقوية فرص التعاون المثمر والبناء بين دول المنطقة . والبديل الثانى هو أن تغير اسرائيل من مفهومها للسلام ليتطابق مع المفهوم السليم والبسيط الذى سبق وأوضحناه والذى أثبت العرب تمسكهم به منذ أن وضعت حرب أكتوبر أوزارها، وأن تترجم اسرائيل هذا التغيير إلى سياسات واجراءات عملية بالجملة عن الأراضى العربية التى احتلتها فى عام ١٩٦٧، وبإقرار حق الشعب الفلسطينى فى أن يكون له وطن قومى يتمتع فيه بكامل السيادة . فإذا كانت اسرائيل جادة فى مشروعات التعاون الاقتصادى والأمنى التى تقترحها، أو تشارك فيها ، مع أطراف عربية وأوربية فهل هى على استعداد لتقبل مثل هذا التغيير واتخاذ الخطوات العملية اللازمة للبرهنة على صدق نواياها وتوجهاتها نحو إقامة تعاون شرق أوسطى أو متوسطى ، لصالح كافة الأطراف المدعوة للمشاركة فيه ؟ إن التشدد الاسرائيلى فى مفاوضات

السلام منذ توقيع اتفاق (كامب ديفيد) ووصولاً إلى اتفاق (أوسلو) ومفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني وإصرارها على تعقيد مسار المفاوضات على الجانب السوري واللبناني ، فضلاً عن ضرب المفاعل النووي العراقي وتكرار اعتداءاتها المسلحة على لبنان ، تدعونا إلى الشك العميق في رغبة إسرائيل وقدرتها على مواجهة تحدى السلام ، بل وفي جدوى أى مشروعات للتعاون الاقتصادي تجمع بينها وبين أطراف عربية سواء بوجود أطراف ثالثة أو بدونها.

### المشروع العربي:

يقف هذا المشروع للأسف حالياً مصاباً بحالة من الشلل والركود رغم أنه أفضل وأنسب التجمعات لذلك من الضروري في الوقت الراهن أن تصر الدول العربية على حد أدنى من التنسيق المشترك في مفاوضاتها مع أوروبا (المشروع المتوسطي) أو مع الولايات المتحدة وإسرائيل (المشروع الشرق أوسطي) . ففي مجال المساومة العربية مع أوروبا في إطار المشروع المتوسطي من المهم اعطاء الأولوية للمشروعات المشتركة والمساومة حول المخصصات المالية الخاصة بتأهيل الاقتصاديات العربية جنوب المتوسط لتحقيق درجة معقولة من التنافسية مع أوروبا.

### ثانياً: التجارة الخارجية بين دول الشرق الأوسط\*:

ويحاول هذا الجزء من الدراسة تحليل النمو الاقتصادي والأهمية النسبية لتجارة دول الشرق الأوسط الخارجية بالنسبة للتجارة العالمية حيث لوحظ من خلال المؤشرات الاقتصادية التي استخدمت لتحليل النمو الاقتصادي وهي معدل الاستثمار وصافي التدفقات الداخلة ومعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي ، أن النمو الاقتصادي أخذ طابع النمو في بداية الفترة ثم التباطؤ في النصف الثاني من الثمانينات وهذا يرجع إلى أن معظم الدول محل الدراسة قد خضعت لروشتة العلاج من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى آثار حرب الخليج على المنطقة علاوة على أن معظم الدول محل الدراسة بدأت سياسات الإصلاح الاقتصادي خلال النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات.

لوحظ أيضاً أن مساهمة صادرات الشرق الأوسط بلغت حوالي ١.٢٧٪ من الصادرات

\*دول الشرق الأوسط هنا هي الدول العربية : مصر والاردن وسوريا وفلسطين بالإضافة إلى تركيا وإيران وإسرائيل.

العالمية عام ١٩٨٦ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٣ الى نحو ١.٦٪ من اجمالي الصادرات العالمية بتحسّن بلغ نحو ١.٢٢٪ عن بداية الفترة ، وبلغت نسبة التبادل التجاري البيني نحو ٧٪ من تجارة دول الشرق الأوسط وهذا راجع لعدم تنوع منتجات دول المنطقة وتشابه اقتصادياتها .

كما لوحظ من خلال تحليل الأهمية النسبية للواردات الشرق أوسطية بالنسبة للواردات العالمية أن واردات الشرق الأوسط بلغت نحو ٤٥.٦ مليار دولار عام ١٩٨٦ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٣ الى نحو ٩٨.٢ مليار دولار بزيادة بلغت نحو ١٥٥٪.

ويتحليل نسبة تغطية الصادرات للواردات لوحظ أن هذه النسبة بلغت ٦٨.٨٪ عام ١٩٩١ انخفضت لتصل عام ١٩٩٣ لنحو ٦١.٩٪.

ثم ينتقل هذا الجزء من الدراسة الى تحليل الهيكل السلعي لتجارة الشرق الأوسط الخارجية حيث تناول هذا التحليل الفترة من ٨٣-١٩٨٩ وفقا للبيانات المتاحة . وعلى أي الأحوال فان دراسة الهيكل السلعي للصادرات والواردات يعطى تصورا مباشرا عن امكانيات التعاون الاقليمي فى المنطقة خاصة وأن نسبة التبادل البيني لا تتعدى ٥-٨٪ بالاضافة الى سمة التشابه والتماثل لاقتصاديات دول المنطقة.

وتناول هذا الجزء من الدراسة الهيكل السلعي لصادرات دول الشرق الأوسط دولة دولة حيث لوحظ أن الصادرات الصناعية احتلت المركز الأول لكل من مصر واسرائيل والأردن وتركيا فى حين احتلت المركز الثانى فى صادرات سوريا ، وجاءت الصادرات التعدينية فى المركز الثانى فى جميع الدول ما عدا سوريا حيث احتلت المركز الأول .

وجاءت الصادرات الزراعية فى المركز الأخير بالنسبة لجميع دول الشرق الأوسط مما يشير الى تشابه هيكل صادرات دول الشرق الأوسط .

ويتحليل الهيكل السلعي لواردات دول الشرق الأوسط لوحظ من خلال دراسة الهيكل من وجهة نظر التصنيف الدولى للواردات أن الواردات من السلع الغذائية والتموينية تحتل المركز الأول فى جميع الدول محل الدراسة وتذبذبت أهميتها النسبية بين ٤٠-٦٠٪ من جملة الواردات السلعية، وتأتى الواردات من الآلات والمعدات والسيارات فى المركز الثانى لمعظم الدول فيما عدا تركيا

وسوريا حيث تحتل المركز الثالث وتأتى واردات الوقود فى المركز الثانى.

أبضا لوحظ أن الواردات من الوقود والطاقة تحتل المركز الثالث والأخير فى بعض الدول مما يشير الى أن أكثر من نصف واردات دول الشرق الأوسط تتركز فى الغذاء ثم تأتى واردات الآلات والمعدات وسيارات الركوب ثم جاءت الواردات الاستهلاكية فى المركز الأخير .

وهذا يشير ويؤكد على تماثل اقتصاديات دول الشرق الأوسط وتماثل مشاكلها مما يمثل عبئا كبيرا على قيام تكتل اقتصادى بين دول الشرق الأوسط ويضع عبئا أيضا على منسقى هذا التكتل حيث يحتاج ذلك الى دراسة امكانيات التنوع بين اقتصاديات الدول الشرق أوسطية ودراسة الميزة النسبية لتوضيح القدرة التكاملية لدول الشرق الأوسط وامكانيات قيام تبادل تجارى بين دول الشرق الأوسط.

وبدراسة الهيكل الجغرافى واتجاهات تجارة دول الشرق الأوسط الخارجية لوحظ أن سوق المجموعة الأوروبية تستحوذ على نحو ٤٠-٤٥٪ من جملة تجارة الشرق الأوسط فى حين جاءت أسواق اليابان والقارة الأمريكية فى المركز الثانى وجاء سوق الدول النامية فى المركز الثالث فى حين جاءت التجارة البينية فى المركز الأخير.

ويتحليل الموازين التجارية لدول الشرق الأوسط ومستقبل التعاون التجارى لوحظ أنه يوجد تحسن ملموس فى الميزان التجارى المصرى واسرائيل فى حين أن الميزان التجارى السورى يحقق فائضا يرجع الى التحكم فى الواردات بينما بدأ فى تحقيق عجز ملموس مع بداية التسعينات ، فى حين ازداد العجز فى الموازين التجارية لدول ايران وتركيا والأردن وفلسطين خلال الفترة محل الدراسة .

ولكن بالرغم من قصور بعض البيانات التى تم الحصول عليها للدراسة إلا أنها عكست بعض المؤشرات للتبادل التجارى لدول الشرق الأوسط كان أهمها:

- التغطية المحدودة للصادرات الشرق أوسطية للواردات مما يشير الى عجز الميزان التجارى لدول الشرق الأوسط .

- من خلال تحليل الهيكل السلقى لتجارة دول الشرق الأوسط لوحظ محدودية آفاق التبادل



التجارى بين دول الشرق الأوسط وبالتالى محدودية قيام تكتل اقتصادى تجارى بين دول الشرق الأوسط ما لم يتم دراسة هيكل الموارد الاقتصادية واعادة توزيعها وتوظيفها بما يحقق التكامل الاقتصادى الشرق أوسطى .

وهذا يشير أيضا الى أن قيام التجارة بين دول الشرق الأوسط يحتاج الى ترسيخ التنسيق الاقتصادى بين الدول الأعضاء لتنمية قطاعات الإنتاج وفقا لمبدأ الميزة النسبية فى الإنتاج واعادة توزيع الموارد وتوظيفها وفقا لمبدأ التكامل الاقتصادى والتجارى بين الدول ، ولذا فان قيام تكتل اقتصادى شرق أوسطى فى المدى القصير يعتبر أمراً مستبعدا ولكن فى المدى الطويل ووفقا لاعادة هيكله قطاعات الإنتاج ووضع خطة اقتصادية فانه يمكن قيام تكتل اقتصادى قوى بين دول الشرق الأوسط .

### ثالثا :آفاق التعاون بين دول شمال أفريقيا (دراسة حالة تكامل الأسواق):

وفى ضوء المتغيرات العالمية والاقليمية يتلمس هذا الجزء من الدراسة آفاق التعاون بين دول شمال أفريقيا على مستوى التجارة الخارجية فى السلع الأكثر تأهلا للتصدير بين دول الجوار وبين الدول التى تفصل بينها مسافات جغرافية.

فى ضوء هذا الهدف انقسم هذا الجزء من الدراسة الى خمسة مباحث رئيسية.

حيث اهتم المبحث الأول بتناول علاقات التجارة فى شبه الاقليم من حيث التوزيع الجغرافى (الاتجاه) للتجارة الخارجية لدول شمال أفريقيا وكذلك طبيعة علاقات التجارة الخارجية لمصر مع دول المغرب العربى . حيث أوضح المبحث أن الأسواق الموسعة للجماعة الأوروبية تشكل أهم الأسواق لدول شمال أفريقيا وتمثل فرنسا أهم شريك تجارى للدول المغاربية ، حيث حصلت بمفردها على أكثر من ٢٦ ٪ ، ٣٢ ٪ من اجمالى صادرات تونس والمغرب على الترتيب، وفى الوقت ذاته استوردت كلتا الدولتين حوالى ربع وارداتهما من فرنسا. كذلك فان علاقات التجارة لمصر والسودان ودول المغرب العربى مع الأسواق العربية هامشية . ومثلت الدراسة بحالة مصر مع ليبيا حيث توصلت الى نتيجة مفادها ضآلة حصة مصر فى واردات ليبيا وهى دول جوار لمصر (لا تتجاوز ٣ . ٢ ٪) حيث إن هذه الصورة مخيبة للآمال ولا تتفق مع مفهوم الاقليمية والأهداف الطموحة المعلنة فى الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتى تطالب بتشكيل جماعة اقتصادية واتحاد نقدى أفريقى

موسع حول عام ٢٠٢٥. أيضا لا تتعدى صورة مصفوفة التجارة البينية للصادرات والواردات بين دول المغرب العربى خلال الفترة ١٩٩٣/٨٨ حدود الوضع السابق (حيث لا تتجاوز نسبة التجارة البينية ٥٪).

كذلك فان الهيكل السلعى للتجارة بين الدول المغاربية لم يتغير جذريا عن ذلك النمط الذى ساد فى الستينات والسبعينات حيث تهيمن المواد الخام كالبتروى والفوسفات والمعادن على اجمالى التجارة البينية . وحول علاقات التجارة بين مصر والجماعة المغاربية توصلت الى أن حصة التجارة لم تتجاوز ٤٪ على أفضل الأحوال ولكن النمط السلعى يبدو متنوعا حيث يشتمل على منتجات صناعية من المجموعة ٥-٨ طبقا للتصنيف الدولى وتتركز تجارة مصر مع الدول المغاربية على تجارتها مع ليبيا مع وضوح ضعف العلاقات التجارية مع تونس والمغرب.

وفى المبحث الثانى تم القاء الضوء على النمط المفترض أو المتوقع للهيكل السلعية بالاعتماد على حسابات المزايا النسبية الصريحة والتى استندت على مفهوم صافى التجارة (الصادرات ناقصا الواردات) حيث اظهرت الحسابات المزايا النسبية لشبه الاقليم فى المنتجات المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل الوقود المعدنى للبتروى (ليبيا ، الجزائر ومصر وبدرجة أقل من تونس) وكذلك فى السلع الغذائية كالأسماك والفواكة والخضروات والحبوب (فى السودان). فضلا عن تمتع شبه الاقليم بميزة نسبية فى المنتجات الصناعية الأساسية مثل الجلود والملابس (تونس ومصر) والمنتجات الصناعية غير المعدنية (تونس) والمنتجات الصناعية المعدنية (المغرب) والمعادن غير الحديدية وغزول النسيج (مصر).

أى أن الصورة الكلية توضح أن الميزة النسبية تقع بشكل رئيسى فى الوقود المعدنى تليه المنتجات الصناعية (خاصة كثيفة العمل) والميزة النسبية محدودة فى السلع الأولية المرتبطة أساسا بسلع الاكتفاء الذاتى.

وفى المبحث الثالث ظهرت أهمية دور سياسات التجارة الخارجية المتبعة فى المنطقة فى التأثير على الأنماط السلعية للتجارة الخارجية البينية ما بين هذه الدول ومع العالم الخارجى . حيث أوضحت بالاعتماد على البيانات المستمدة من دراسة UNCTAD حول قائمة اجراءات الرقابة على التجارة فى الدول النامية، أن أعلى معدلات الحماية فى شبه الاقليم قد فرضت فى كل من مصر

والسودان والمغرب فى عام ١٩٨٦ حيث وصل تكرار حدوث الاجراءات غير التعريفية الى مستوى عال يتجاوز ٩٠٪ ( قيود النقد الأجنبى ، الاحتكارات التجارية للحكومات والتسعير الادارى).

وتفرض أعلى معدلات الحماية الاسمية على السلع الأولية والصناعية ، ومن الأمور المثيرة للدهشة أن المنتجات كثيفة العمل تتمتع بدرجة عالية من الحماية فى شبه الاقليم مقارنة بالسلع الصناعية الأخرى التى تتمتع فيها الدول فى شبه الاقليم بمزايا نسبية ضعيفة، وفيما يتعلق بمعدلات التعريفه يتمتع الوقود المعدنى بأقل معدلات تعريفه جمركية تليها المعادن غير الحديدية ومنتجات الحديد والصلب (مقارنة بالسلع الصناعية كثيفة العمل والسلع الغذائية).

هذا وقد تناول هذا الجزء ، بالتحليل المجهودات الحديثة للتحرير فى شمال أفريقيا حيث تتمثل هذه المجهودات منذ منتصف الثمانينات فى تحرير أسعار السلع الغذائية وتخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية وازالة تراخيص التجارة والغاء احتكار الدولة للتسويق والتحرر من قيود النقد الأجنبى ، وخطوات أولية نحو تحقيق القابلية الكاملة لتحويل عملات شبه الاقليم (بصفة خاصة للمعاملات الجارية). وقد تضمن هذا المبحث بالتفصيل جانب تحرير التجارة الخارجية وتبسيط نظام الصرف المصرى وفقا لبرنامج التكيف الهيكلى الموقع مع صندوق النقد الدولى فى ١٩٩١ . حيث أشار الى انشاء السوق الحرة لسعر الصرف متضمنة توحيد وتعميم سعر الصرف وتحقيق القابلية الكاملة لانتقال رؤوس الأموال. كذلك انطوى تخفيض الحظر على التجارة الخارجية على انخفاض حصة انتاج القطاع العام الخاضع للحواجز بنسبة ٤٠٪ وانخفاض نسبة الانتاج الزراعى الخاضع للحواجز من حظر الواردات من ٣٥.٩٪ الى ٩.٨٪ مقابل استمرار خضوع نسبة مرتفعة تصل الى ٢٨.٥٪ من انتاج الصناعة التحويلية والتعدين. كذلك تخفيض كل التعريفات التى تتجاوز ٣٠٪ فضلا عن تخفيض الحد الأقصى للتعريفه من ٨٠٪ الى ٧٠٪.

ويناقد المبحث الرابع ميراث شبه الاقليم من الأطر المؤسسية الثنائية حيث يلقى الضوء على اتفاقية التسيير الحر للتبادل التجارى الموقعة بين الدول العربية عام ١٩٨١ والتى تتميز بعدة خصائص أهمها توسيع نطاق المزايا لتشمل اعفاءات كل السلع (ولا تقتصر على المنتجات الحيوانية والزراعية والمواد الخام كما هو حال اتفاق ١٩٥٣)، كذلك تحديد معايير استرشادية لاختيار السلع التى تحرر تدريجيا (الصناعية تامة الصنع ونصف المصنعة )، الحماية ضد بدائل

الواردات المحلية والبدائل من خارج المنطقة وقواعد المنشأ العربية (والتي تفي بشرط أن ٤٠٪ من القيمة النهائية ذات منشأ عربي).

ويذكر هنا أن الاتفاقية قد حددت بشكل صريح الأهداف وكيفية اعداد القوائم التي ستحرر بالاضافة الى الآلية التعويضية دون تحديد الأولويات فى اختيار السلع محل التحرير الكامل ووسائل منح تحويلات تعويضية للدول أو كيفية تمويل هذه التحويلات .

وعند التطرق للاتفاقيات التجارية الثنائية اتضح ان من أهم سمات الاتفاقيات الثنائية هو أن القليل منها تعامل مع مسألة التعاون الاقتصادى على نطاق أوسع يتجاوز الحدود القومية ، فضلا عن أن هذه الاتفاقيات قد تجاوزت مرحلة منح الدولة الأولى بالرعاية الى المعاملة التفضيلية أو منطقة التجارة الحرة ، وتشير الدراسة الى أن هناك إجماعا على أن هامشية التجارة البينية ترجع الى دور الاتفاقيات الثنائية بين شركاء التجارة فى تقويض الجهود الاقليمية.

وعند استعراض اتفاقيات التجارة الثنائية فى شمال أفريقيا رصدت عدة ملاحظات أهمها أن معظم الاتفاقيات تمنح تحراً كاملاً أو جزئياً فى الرسوم الجمركية (٥٠-١٠٠) وان اجراءتها تخضع للمراجعة بواسطة لجان مشتركة، وقد لفتت الدراسة النظر لأهمية ازالة بعض القيود الكمية (حيث ضريت مثلاً بفرض شرط الحصول المسبق على الموافقات الادارية فى التجارة الخارجية البينية بين دول المغرب العربى) والرسوم التعويضية التى تصل الى ١٧.٥-٢٠٪ بين الدول المعنية . الا ان التحليل قد أبرز بعض الخطوات لتشجيع التبادل التجارى فى ظل الاتفاقيات الموقعة بين البنوك المركزية والموازنات الحكومية فى كل من تونس والمغرب. حيث يمكن تسوية المعاملات التجارية بالعملة المحلية لاحدى الدولتين أو الأخرى فقد لوحظت نفس الصورة فى الاتفاقيات الموقعة بين مصر وليبيا حيث سمح بتسوية المدفوعات وفقا لنظام المقايضة أو بالعملات القومية.

وتجدر الاشارة الى أن اعداد قوائم المنتجات المتفق عليها بين الدول يتم بصفة عامة فى ضوء امكانات التصدير دون اعطاء أهمية للصادرات المحتملة الأكثر تأهلاً للتصدير فى كل دولة .

وعند تحليل قوائم الهيكل السلعى المدرجة فى اتفاقيات التجارة بين دول شمال أفريقيا أوضح التحليل ان المنتجات متنوعة نسبيا فى الاتفاقية التجارية الموقعة بين مصر والمغرب وتتلخص أهم معوقات تنمية علاقات التجارة بين الدولتين فى تماثل هياكل الصادرات (الأمثلة فى

المنسوجات والفواكهة الحمضية) مع عدم وجود وكالات تجارية لتنشيط التجارة ونقص المعلومات عن الأسواق. ويتضح أن النمط السلعي للصادرات بين مصر والمغرب بالرغم من تنوعه الا انه لا يمثل النمط التقليدي للتجارة بين دولتين ناميتين، حيث إن الصادرات على الجانب تعتبر سلعا متميزة لأن تعزيز تكثيف هذا النوع من التجارة يمكن ان يترتب عليه عدالة فى توزيع المكاسب المباشرة وغير المباشرة من هذه التجارة .

أما صورة تقسيم العمل كما تظهرها القوائم الموقعة بين مصر والسودان فتشير الى نمط كلاسيكى لتقسيم التجارة بين دولة نامية وأخرى متقدمة . حيث يتنوع النمط السلعي المصرى ويشمل سلعا صناعية، اما النمط السودانى فيقتصر على صادرات زراعية ومواد خام وهو ما ينظرى على عدم عدالة فى توزيع المكاسب المباشرة وغير المباشرة من التبادل . ونفس النتيجة تم استخلاصها من تحليل النمط السلعي للتجارة بين المغرب وليبيا .

وتذكر الدراسة انه من الصعوبة بمكان الحكم على كفاءة هذا الاطار المؤسسى الثنائى فى تشجيع التجارة المتبادلة بين الدول المعنية فى ظل غياب معلومات تفصيلية حول مستوى المكاسب والخسائر المترتبة على الاعفاءات الضريبية (من أقسام الجمارك). حيث أثبتت الخبرة العملية ان تحديد هذه السلع يتم بالنسبة للسلع التى تتمتع بمعدلات تعريفية دنيا أو منخفضة وذلك بهدف تجنب الخسائر فى الإيرادات الجمركية . كذلك عدم ملاءمة القائمة السلعية فى خلق وتشجيع التعاون بين الشركاء وأهمية استبدالها بقوائم منفصلة يعدها كل شريك تجارى لنفسه ويتم تبادلها مع الدولة الأخرى حيث يعزز تحديد هذه القوائم بدراسات تفصيلية تستهدف تحديد النمط المالى والمحتمل للصادرات وفقا للمزايا النسبية الاستاتيكية والديناميكية، وستعرض نفس المبحث الخطوات والاجراءات التى اتبعت لتشجيع التعاون الاقتصادى والتجارى على أساس متعدد الأطراف مستهدفا باتفاقية تأسيس اتحاد المغرب العربى. حيث ترد بعض ملاحظات تعقيبا على الاتفاقية من أهمها ان المزايا المتوقعة لا تنتمى الى منطقة تفضيلية ولكن لمنطقة تجارة حرة وان المعلومات المتاحة حديثا تشير الى ان مجموعة المغرب العربى قد وقعت حديثا بروتوكولات فى ابريل ١٩٩٤ تشمل على بروتوكولات بشهادة المنشأ وتطبيق الضريبة الموحدة ٥,١٧٪ والاجراءات الحمائية المضادة. الا أن هناك بعض تحفظات فيما يتعلق بالاطار المؤسسى للتعاون متعدد الأطراف من أهمها : ان مشكلة الرسوم التعويضية لم تحل حتى الآن فى ظل الفروق الحالية بين الأنظمة

الضريبية للدول المغاربية وكذلك افتقرت نصوص الاتفاقية لوجود الوسائل العملية لتحقيق حماية التجارة فى السلع الزراعية من المنافسة الخارجية سواء عن طريق تحديد نسبة معينة من الواردات المنافسة فى الاستهلاك القومى أو عن طريق محاكاة السياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبى. لذلك لا تزال الآلية التعويضية غير قائمة. وحول القائمة المحررة أوضحت أنه على الرغم من اشتغال القائمة على العديد من السلع الصناعية الا أنها تستبعد المنسوجات، الأقمشة، الملابس الجاهزة والأحذية من التحرير بالرغم من أهميتها البالغة فى الهياكل السلعية للمغرب وتونس وهو ما دعا الدراسة للقول بأن الدول المغاربية لم تخطط لخلق تجارة حرة فى هذه المنتجات فى شبه الاقليم.

فى المبحث الخامس انشغلت الدراسة بالنظر للآفاق المحتملة للتجارة بين دول شمال أفريقيا فى ضوء الفروق فى الهياكل الزراعية والصناعية والمستويات التكنولوجية بين دول شبه الاقليم بالاعتماد على مفهوم مؤشر تجارة الحدود بين دول الجوار فى شمال أفريقيا (على أساس ثنائى) ثم بالاعتماد على تقديرات مروونات التجارة ومروونات المسافة الاقتصادية والجغرافية بين الدول التى تفصل بينها المسافات الجغرافية. حيث استخلصت ان فرص مصر للتصدير لجاراتها يفوق فرصهم اليها وبالنظر الى التماثل بين الدول المصدرة للبترول مثل الجزائر وليبيا لوحظ محدودية الآفاق التصديرية بينهما. هذا فضلا عن أن عدد المنتجات التى تملك جدارة تصديرية عالية من تونس الى جاراتها تتجاوز مثيلاتها من مصر الى جاراتها.

وعلى مستوى التوزيع السلى يتوقع ان تتركز الصادرات المحتملة من مصر الى السودان وليبيا فى منتجات الصناعات الخفيفة الاستهلاكية تليها الوسيطة، أما السودان فتتركز صادراتها فى المنتجات الغذائية (الحبوب) والمواد الخام بينما تتركز الآفاق المستقبلية المنظورة للصادرات الليبية بصفة أساسية فى المنتجات الوسيطة. وحول محتوى التجارة المحتملة والممكنة بين الدول المغاربية المتجاورة تتركز صادرات المغرب فى السلع الوسيطة مثل الأسمدة، المعادن، المواد الخام، الغزول، الخضروات والفاكهة. ويبدو نمط التصدير التونسى واعدا حيث يملك جدارة تصديرية فى منتجات الصناعات الوسيطة وبعض السلع الرأسمالية.

وعند أخذ المسافة الجغرافية فى الاعتبار لوحظ أن معظم المنتجات ذات الجدارة التصديرية

من السودان وليبيا الى مصر ليست حساسة للمسافة الجغرافية بينما تطف المسافة الجغرافية كحاجز للتجارة بالنسبة لمعظم السلع التي تتمتع بجدارة تصديرية من مصر الى الجزائر والمغرب وتونس . وتشكل لذلك المسافة الجغرافية معوقا للتجارة الثنائية بين الشركاء في اتحاد المغرب العربي حيث استخلصت نتيجة مفادها ان تشجيع التجارة ثنائيا لدول اتحاد المغرب العربي عليه ان يتم في كافة السلع باستثناء الكيماويات العضوية، الأسمدة ، الحبوب، التجهيزات المولدة للطاقة ، الشحوم الزيتية والأدوية لان هذه المنتجات تتمتع بإمكانيات تصديرية الى الدول خارج المنطقة.

ومن الضروري أن نشجع إقامة التبادل بين دول المغرب العربي ومصر والسودان . وفي ضوء التحليلات السابقة لقوائم الصادرات المحتملة مرتبة تنازليا وفقا للأولويات قدمت الدراسة عدة تصورات بخصوص توسيع التجارة في الأجل القصير على مستوى ثنائي للمجموعات التي تتمتع بمزايا نسبية وتبرز حساسية للمسافة الجغرافية حيث يمكن للتعاون ان يأخذ شكل ترتيبات تعاقدية وإقامة مشروعات مشتركة في مجالات الأسمدة والملابس والأحذية بين مصر وتونس والمغرب وكذلك إقامة مشروعات مشتركة بين مصر والمغرب والسودان في مجال صناعة اللحوم . وفي الأجل الطويل تقترح الدراسة أن يأخذ التعاون شكل خلق للتجارة عن طريق خلق الصادرات والمنتج حيث يستفاد من اقتصاديات الحجم الكبير لخلق صادرات في منتجات جديدة بتوافر عوامل الانتاج مثل المواد الخام ، نطاق صغير . ويتعزز خلق الانتاج في شكل منتجات جديدة بتوافر عوامل الانتاج مثل المواد الخام ، العمل ، البترول ، القدرات الادارية والتسويقية .

#### رابعا: الاستراتيجية المصرية للتعاون الاقتصادي في ( الشرق الأوسط وشمال أفريقيا )

يقوم التصور المقترح للاستراتيجية المصرية ازاء التعاون الاقتصادي في ( الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ) على دعامتين :

(١) التصور (الايجابي) لمستقبل مصر الاقتصادي في المنطقة .. ويقوم هذا المستقبل

على:

أ- توفير مقومات الانطلاق الاقتصادي المصري في مجال (التنمية).

ب- إقامة منطقة للتكامل الاقتصادي العربي تكون بمثابة (قاعدة خلفية للانطلاق

المذكور).

وتتعلق هاتان النقطتان بالأجلين المتوسط والطويل.

(٢) التصور (الدفاعى) الذى يقوم على مواجهة تصور الآخرين ، وخاصة التصور الاستراتيجى الاسرائيلى سواء فى ميدان المفاوضات أو فى ميدان النشاط الاقتصادى لا سيما التجارة الخارجية ، وتتعلق هذه النقطة بالأجلين القصير والمتوسط .

ومن هاتين الدعامتين للتصور الاستراتيجى المقترح تتحدد الموضوعات التالية للبحث بدءاً من التصور "الدفاعى" وانتهاءً بالتصور "الايجابى":

١- الاستراتيجية الاسرائيلية فى المفاوضات والرد المصرى عليها .

٢- أنماط النشاط الاقتصادى الاسرائيلى الخارجى الجارى والرد المصرى عليها.

٣- الانطلاق الاقتصادى المصرى وبناء منطقة للتكامل الاقتصادى العربى .

تناولت الدراسة هذه الموضوعات فى أجزاء ثلاثة على التتابع .

### الاستراتيجية الاسرائيلية فى المفاوضات والرد المصرى عليها

يتم تناول الاستراتيجية الاسرائيلية ازاء التعاون الاقتصادى الاقليمى من خلال القناتين التى تتم من خلالهما صياغة وتنفيذ تلك الاستراتيجية :

أ- قناة التفاوض .

ب- قناة النشاط الاقتصادى المحلى والخارجى.

ويتم فى هذا الجزء تناول استراتيجية المفاوضات الاسرائيلية ، ثم يتبع ذلك بالجزء الخاص بأنماط النشاط الاقتصادى الخارجى بصفة خاصة .

.. ويقصد بالتفاوض أعمال المفاوضات متعددة الأطراف التى تجرى بين اسرائيل والدول العربية بمشاركة أطراف أخرى . وجرت هذه المفاوضات فى البداية كمحصلة لمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ والذى أوجد مسارين للعمل من أجل التسوية السلمية بين العرب واسرائيل : المسار الثنائى



بين اسرائيل وكل من الدول العربية المعنية . والمسار متعدد الأطراف حول قضايا رئيسية بعينها (مثل اللاجئين والمياه والأمن .. الخ). ولما ظهر نوع من التباطؤ في المسار الأخير بدأ التركيز على وسيلة أخرى هي عقد مؤتمرات سنوية موسعة في سلسلة تسمى (مؤتمر القمة الاقتصادي) ويقوم بتنظيمها بصورة مشتركة: مجلس الشئون الخارجية بالولايات المتحدة ومنتدى دافوس الاقتصادي بجنيف - سويسرا.

وتم عقد المؤتمر الأول من هذه السلسلة في الدار البيضاء - المغرب في ١٠/١١/١٩٩٤، وعقد المؤتمر الثاني في عمان - الأردن في ٢٩-٣١/١٠/١٩٩٥ وتقرر عقد المؤتمر الثالث بالقاهرة في ١٢-١٤ نوفمبر ١٩٩٦.

وقد أسفر مؤتمر عمان عن اتجاهات واضحة في التعاون الاقتصادي الاقليمي بما يسمح بالمقارنة بين الموقفين المصري والاسرائيلي كما ظهر في المؤتمر.

فمن ناحية الكم يلاحظ أن اسرائيل تقدمت بقائمة لمشروعات تمثل نحو ٥٥٪ من اجمالي القيمة التقديرية لتكلفة المشروعات للدول المشاركة في المؤتمر عموما (٢٥ مليار دولار تقريبا من اجمالي ٤٥ مليار) ولا تقل قيمة قائمة المشروعات المصرية كثيرا عن ذلك (٢٣ مليار تقريبا).

أما من ناحية التركيب القطاعي فقد ركزت القائمة الاسرائيلية المقترحة للمشروعات المعروضة على قطاعات محددة هي: المياه، نقل النفط والغاز الطبيعي خاصة من الخليج باتجاه البحر المتوسط وبصفة أخص على منافذ اسرائيلية في الشمال، ومشروعات النقل والمواصلات الرابطة بين اسرائيل والبلاد العربية المجاورة، وأخيرا السياحة وخاصة بالمشاركة مع الأردن ثم مصر.

ويتضح من ذلك تركيز صانع القرار الاسرائيلي على القطاعات التي يعاني فيها الاقتصاد الاسرائيلي من نقص جوهري ضمن معطيات الموارد السلعية والخدمية، ونقص المياه، والتزود بالطاقة، ووسائل الاتصال بأسواق منطقة الجوار العربي، ومرافق التوسع في اجتذاب السياحة العالمية الوافدة الى الاقليم وخاصة تلك الوافدة الى مصر ذات المكانة الخاصة في سوق السياحة الاقليمي.

ويكشف التركيب القطاعي للمشروعات المصرية عن أولويات مختلفة رغم التشابه (المورفولوجي) أى فى الشكل الظاهري لمجموعة القطاعات.

فقد أعطت القائمة المصرية الأولوية ل :

النفط ، النقل والمواصلات ، البنية الأساسية ، السياحة .

وتسعى مصر من وراء ذلك الى :

أ - زيادة طاقة الاستخراج للنفط والغاز الطبيعي ، و (تكرير البترول) وخطوط نقلها الى أسواق الاستهلاك الكبرى وخاصة فى أوروبا .

ب- انشاء شبكة طرق برية رابطة بين دول المغرب العربى ودول المشرق العربى .

ج - الربط الكهربائى بين دول الإقليم .

د - التركيز السياحى على منطقتى العقبة وشم الشيخ مقابل التركيز الاسرائيلى على ايلات.

وتكتمل دلالات المقارنة القطاعية بمقارنة النطاق الاقليمى أو الجغرافى لكل من القائمتين الاسرائيلية والمصرية . فبينما تركز الأولى على الأردن ومنطقة غور الأردن و (صدع الأردن) تركز مصر على الرقعة الاقليمية العربية ككل بشكل عام .

وانطلاقا من المقارنة بين التصور الاسرائيلى والتصور المصرى كما تكشف عنه أعمال مؤتمر عمان تقترح الدراسة جملة مقومات للاستراتيجية الدفاعية المصرية:

أ- مواصلة التركيز على المشروعات التى تخدم الترابط العربى المتبادل فى المقام الأول.

ب- العمل على منح الفلسطينيين ومنطقة الحكم الذاتى الفلسطينى نصيبا أكبر من التمويل متعدد الأطراف المتاح لمشروعات التعاون مقابل التجاهل الاسرائيلى لهم ولها .

ج- التنسيق الاقتصادى الفعال مع الأردن ، ومع أطراف عربية مهمة أخرى خاصة السعودية.

د- العمل المشترك بين رجال الأعمال والحكومة لضمان تحقيق التناسق الفعال في سياسة التعاون الاقتصادي الاقليمي .

### أنماط النشاط الاقتصادي الاسرائيلي والرد المصرى عليها

حققت اسرائيل في العقدين الماضيين تطورا اقتصاديا ملموسا . وذلك بالانتقال من حالة (اقتصاد الحرب) قبل وغداة حرب أكتوبر ١٩٧٣ الى حالة (الاقتصاد الطبيعي) عن طرق توسيع وتسريع نمو الأنشطة الاقتصادية غير المرتبطة مباشرة بالاعتبارات العسكرية (رغم الروابط التبادلية الوثيقة في اسرائيل بين القطاعين المدني والحربي).

ومع ظهور علامات التأزم الاقتصادي في اسرائيل في أوائل وأواسط الثمانينات وخاصة من جراء استمرار حالة التعبئة العسكرية في مواجهة كل من لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة واشتداد موجة هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل وما فرضته من أعباء اقتصادية، قامت اسرائيل بصياغة وتطبيق برنامج للتكيف الهيكلي اعتبارا من عام ١٩٨٥، بدعم مالي مكثف من المصادر الأمريكية، وقد سجلت التجربة الاسرائيلية في التكيف الهيكلي نجاحات ملموسة، شأنها شأن التجربة الكورية الجنوبية مثلا.

وفي النصف الأول من التسعينات وخاصة بعد عقد مؤتمر مدريد ١٩٩١ ثم عقد الاتفاق (أوسلو) مع الفلسطينيين ١٩٩٣ ، حقق الاقتصاد الاسرائيلي انتعاشا ظاهرا من جراء تزايد الثقة في الاستثمار داخل اسرائيل، من مصادر محلية وأجنبية ، وكان ذلك بفعل استغلال اسرائيل (البارع) عالميا لأجواء خطى التسوية السلمية مع العرب.

بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الاسرائيلي في مجال التجارة الخارجية:

#### أ- التركيب السلمي والجغرافي

تعكس هياكل التجارة الخارجية الاسرائيلية تفوقا مقارنا ازاء مصر وسائر الدول العربية، من خلال الموقع المهيمن لمجموعة صناعات (الآلات ومعدات النقل) على التركيب السلمي التجاري ، بالإضافة الى تغلغل الصادرات في أسواق الدول الصناعية الرئيسية.

ب- تزايد نصيب الخدمات

رغم تواضع نصيب تجارة الخدمات فى التجارة الخارجية الاسرائيلية ، إلا أن الخدمات بصفة عامة تشكل المصدر الأول لتوليد الناتج المحلى الاجمالى (وينسب حوالى ٦٥٪)، وتشير الدلائل الى توقع ارتفاع نصيب الخدمات فى تجارة اسرائيل ، وخاصة تجارة الصادرات.

وينبىء ذلك باحتلال الخدمات لموقع هام فى استراتيجية التعامل الاقتصادى الاسرائيلى مع منطقة الجوار العربى المحيطة بها ، لا سيما اذا أخذنا فى الاعتبار ضآلة فرص النفاذ السوقى على أسس تنافسية للصادرات السلعية الاسرائيلية الى هذه المنطقة : سواء لتفضيل اسرائيل "جهات الوصول" الأمريكية والأوروبية والآسيوية أو لتشبع السوق العربية المذكورة بالسلع الواردة من الجهات الأخيرة بالذات . وليس هناك من منافس حقيقى محتمل للخدمات الاسرائيلية فى الأسواق العربية سوى قطاع الخدمات المصرى ، وخاصة خدمات التشييد والمقاولات، وكذا بعض خدمات المعلومات المتقدمة وفى مقدمتها صناعة برامج الحاسبات.

### أهم المقومات المقترحة للاستراتيجية الدفاعية المصرية

أ- تأهيل قطاعات الخدمات المختلفة لتلقى الآثار الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات فى اطار (الجات) واحتمالات التوغل الاسرائيلى فى أسواق الخدمات بالمنطقة العربية .

ب- تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الخدمية المصرية ذات القدرة الأكبر على التغلغل فى الأسواق العربية، لا سيما التشييد وبرامج الحاسبات بالاضافة الى الاستشارات الهندسية والخدمات المهنية.

### الانطلاق الاقتصادى المصرى وبناء منطقة للتكامل الاقتصادى العربى

#### أولا : التنمية الاقتصادية

ونشير هنا الى عدة خطوط عامة ربما تمثل "القاسم المشترك" المتفق عليه بين دارسى الاقتصاد المصرى بخصوص دفع عملية التنمية :

١- ضرورة المزاجية بين اعتبارات "الاستقرار الاقتصادى" فى الأجلين القصير والمتوسط، والمتمثلة فى مراعاة التوازنات النقدية والمالية اعتبارات "النمو والتنمية" فى الأجل الطويل والمتمثلة فى توسيع وتجويد "تشكيلة المنتج" من السلع والخدمات، للوفاء بالاحتياجات

الاجتماعية وللنفاذ الى الأسواق الخارجية ، بما يكفل رفع مستوى الدخل القومى ومتوسط نصيب الفرد منه ، ومواجهة ظاهرة "الفقر الجماعى".

٢- رفع مستوى "القدرة التنافسية" للاقتصاد المصرى فى الاطارين الاقليمى والعالمى ، وذلك من خلال تحسين القدرة التنظيمية والتكنولوجية فى المقام الأول ..

وتشير الدراسة هنا بصفة خاصة الى ما يلى:

أ - زيادة مستوى الناتج والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج وانتاجية العمل.

ب- تحسين الجودة ومراقبتها (TQC)

ج - تحسين قدرات البحث والتطوير التكنولوجى والتصميم الهندسى.

ثانيا : التكامل الاقتصادى العربى

ويقترح البحث هنا العمل على دفع عملية التكامل الاقتصادى العربى عموما، والتركيز خصوصا، وذلك من وجهة النظر المصرية، على التكامل فى اطار المثلث الذهبى (مصر - السودان - ليبيا) رغم الاعتبارات السياسية العارضة .

وهناك عدة مبررات تدعم هذا الاقتراح: سواء من الناحية التاريخية، أو الاستراتيجية، أو الاقتصادية البحتة ولا سيما : "التوافق" فى (معطيات عوامل الانتاج) بين البلدان الثلاثة من الجوانب المختلفة مثل: السكان والعمالة، الموارد المائية ، الانتاج النباتى والحيوانى ، انتاج مصادر الطاقة وامكانات الصناعة التحويلية .

فاذا أضفنا التصور الايجابى الى معالم التصور الدفاعى تكتمل ملامح استراتيجية مصرية مقترحة للتعامل الفعال مع تحديات التعاون الاقتصادى ضمن ما يطلق عليه فى كتابات البنك الدولى (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).